بالفيديو□□ المستشار محمد عوض: قانون الإرهاب تغطية فشل



الاثنين 6 يوليو 2015 12:07 م

أكـد المسـتشار محمـد عوض، رئيس محكمـة استئناف الإسـكندرية، أن قانون الإرهاب الذي أصدره قائد الانقلاب جاء للتغطية على فشـله في إدارة الدولـة، ومواجهـة الانهيار الاقتصادي، وكتم أفواه كل الذين يتساءلون عن إنجازات السيسـي بعد عام، وذلك بحجة مكافحة الإرهاب.

وقـال "عوض" في لقـاء مع قنـاة "مكملين" إن "السيسـي هو من أوجـد الإرهـاب بـدءًا من النفويض الـذي طلبه منـذ عـامين، وانتهـاءً بقتـل النـائب العـام الانقلاـبي هشـام بركـات، مؤكـدًا أن قـانون الإرهـاب ليس أكثر من غطاء قانوني لما ارتكبه وما سيرتكبه السيسـي من جرائم، وتوفير الحماية القانونية لقتلة المواطنين في حالة تغير الأوضاع السياسية في مصر، على حد زعم العسكر.

وأضاف عوض أن "الجمعيات الخيريـة من الممكن أن تقع تحت طائلـة قانون الإرهاب؛ حيث من الممكن أن توجه لها تهم جمع الأموال لصالح العمليات الإرهابية أو القبض على أي من 3 أفراد بتهمة تكوين تنظيم إرهابي".

وتابع: "إن القانون أعطى لسـلطات الضـبط حق اعتقال أي شـخص بزعم احتماليـة حدوث عمليات إرهابية، كما أعطى للنيابة سلطات قاضي التحقيق وقاضي غرفة المشورة؛ أي سيصبح من حقها تجديد حبس المعتقل حتى 6 أشهر".

وأكـد المسـتشار محمـد عوض أن قانون الإرهاب الانقلابي بعيـد كل البعد عن المنطق القانوني ومخالف لدسـتور 2014 الذي وضعه العسكر أنفسهم، مشيرًا إلى أنه يجعل كل مواطن متهمًا بالإرهاب إلى أن يثبت العكس.